المحاضرة الرابعة: النقد الظاهري والنقد الباطني

عندما يتحصل الباحث على الوثائق التي تساعده في إتمام بحثه التاريخي وقبل الشروع في كتابته يدخل في عملية رئيسية، وهي عملية تحليل المعلومات التي تتضمنها تلك الوثائق ويغربلها ويفرزها ويتثبت من صحتها وهذه العملية تعرف بنقد الوثائق أو نقد الأصول، وهو نوعان ظاهري وباطني

إن أبسط الأمور التي تبدأ منها هذه العلمية المهمة هي عدم التقديس الأعمى للوثائق وللمعلومات التي تحتويها، فلا يمكن لباحث أن يتقدمك من الوثيقة وهو منخفض الرأس ويتحدث عنها بإجلال واحترام، صحيح أن الوثائق أساسية للباحث، ولكن على الباحث ألا يجعلها معبودا، لأنها لا تشكل التاريخ بحد ذاته[1]

وتمر الوثيقة بمرحلة طويلة من الفحص والتدقيق قبل استخراج المعلومات التاريخية منها، لأن المؤرخ إن كتب التاريخ عل أصول مزورة خرج بنتائج بعيدة عن الحقيقة، والوثيقة التي لا يُعرف شيء عن مؤلفها وتاريخها ومكان كتابتها هي وثيقة لا يستفاد منها بشيء

إذا كنا أمام وثيقة فإنه لدينا خيارين للتعامل معها:

– إما أن نقوم بنشرها كما هي دون زيادة أو نقصان، وهذا عمل جبان ولا يوصلنا إلى الحقيقة التاريخية، لأن الباحث لا يمكن أن يسلم بالوثيقة وبمعلوماتها كمالا قلنا مهما كانت درجة اعتقاده بصحتها

– نستكشف أهميتها ونقوم بفحصها ونطرح مجموعة من الأسئلة حولها، مثل: من أين أتت، من أنتجها، وغيرها، فإذا لم نستطع الإجابة على هذه الأسئلة فالوثيقة عقيمة ولا تحمل أي معنى، لذلك نخضعها للنقد وهو بشقين.

1–النقد الظاهري: ويرتكز على ثلاثة أساسات:

1–1–إثبات صحة الأصل التاريخي (نقد التصحيح):

أول مرحلة من عملية النقد التاريخي هي إثبات صحة النصوص التاريخية، لأنه إذا كان الأصل أو المصدر كله أو بعضه مزيفا ومنتحلا فلا يمكن الاعتماد عليه على وجه العموم، ورغم أن تزييف الوثائق صعب بالمقارنة من الماضي ولكن دوافع التزييف والدس لا تزال قائمة كالأهواء والمطامع وحب الكسب

[1] -محمود الحويري، منهج البحث في التاريخ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، مصر، 2001، ص259.

والتزييف والانتحال يوجد في كل المصادر والكتابات التاريخية، فمثلا قام سليم العربي بالقدس عام 1872 بتقديم مجموعة من الأواني الفخارية على أنها ديمة أصلية، ثم تبين بعد فحصها أنها حديثة ومزيفة.

ويهدف إلى إثبات صحة الأصل التاريخي للوثائق وإعادتها إلى حالتها الأصلية أي ترميمها وإرجاعها إلى وضعها الأول إن حدث وطرأ عليها أي تغيير، وعلى الذي يقوم بهذه العملية أن يكون محيطا باللغة التي كتب بها النص وأن يكون عالما بالخطوط التي كتبت بها النصوص، ويكون على علم بالأخطاء الشائعة الخاصة بكتابة لغة من اللغات مما يرد عادة لدى النساخ في أحوال كثيرة تبلغ درجة أن تكون هذه الأخطاء عامة[1].

لابد من اتخاذ الحيطة والحذر، فقبل استخدام أي وثيقة لابد من معرفة إذا ما كانت هذه الوثيقة تتفق قدر الإمكان مع نسخة المؤلف التي كتبها بخطه، فإن كان النص سقيما وجب تصحيحه ومن الخطر أن نعدل على هذا السلوك، فإن استخدامه وهو سقيم يفضي بنا إلى أن ننسب إلى المؤلف ما هو في الحقيقة من تحريف الناسخ[2]، ويعتبر توفر عدة نسخ مستقلة من أصل مفقود هو مبدئيا أفضل كثيرا من وجود نسخة واحدة، لأن المقارنة بين النسخ المختلفة تكفي غالبا لتبديد الغموض الذي قد لا يُتاح القيام به في حال وجود نسخة واحدة، ولكن من جهة أخرى يعتبر توفر عدة نسخ يكون عائقا أكثر منها عونا حينما لا يهتم الباحث بتصنيفها أو يسيء تصنيفها

1-2-التأكد من نسبة النص الى صاحبه: عندما يتمكن الباحث من إثبات صحة الأصل التاريخي أو المصدر التاريخي فذلك ليس معناه أن المعلومات الواردة فيه صحيحة وذات قيمة علمية كبيرة، ولابد من نقد الأصل التاريخي من نواحي أخرى، ومنها اسم المؤلف، فعندما يحمل الأصل التاريخي اسم المؤلف وزمان تدوينه ومكانه، فهذا يجعله أكثر مصداقية، فلا يمكن للباحث أن يقدر قيمه الاصل التاريخي وهو يجهل اسم المؤلف وشخصيته وعلاقته بالأحداث التي كتب عنها، هل عايشها بنفسه أو شارك فيها أو سمع عنها ونقلها عن غيره ومتى دونها هل أثناء وقوع الحادثة التاريخية أم بعدها بزمن قصير أو طويل وفي أي مكان دونها هل هو في مكان وقوع الحادثة أم مكان بعيد عنه، لكن عدم ظهور اسم المؤلف لا ينقص من قيمه الوثيقة خاصة إذا كانت الوحيدة التي حملت معلومات عن الحادثة التاريخية، كما أن اسم المؤلف لا يعني بالضرورة أنه هو الذي كتب الاصل التاريخي (الوثيقة)[3].

[1] -محمود الحويري، المرج السابق ص 269.
[2] - عبد الرحمن بدوي، النقد التاريخي، مكتبة الإسكندرية، 2002، ص 53.
[3] - حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، دار المعارف، ط 8، 1964، ص 89.

إن معرفة كاتب الأصل التاريخي مهم لأن قيمة المعلومات الواردة تتعلق كلية بشخصية المؤلف، ومدى فهمه للأحداث وبكل الظروف المحيطة به على وجه العموم، فالمعلومات التي يدونها الحاكم والأمير وقائد الجند، تختلف عما يدونه الجندي والفلاح وعموم الناس.

وللتحقق من المؤلف يمكننا اتباع عده طرق:

-في الفهارس الخاصة بالمؤلفات مثل الفهرست لابن النديم، أو كتب الطبقات كطبقات ابن سعد

-كتب السير والتراجم، ففي تاريخ الجزائر مثلا نجد كتاب تعريف الخلف برجال السلف لعبد القادر المجاوي.

-في متن الكتاب أو البحث عن كتب أخرى والتحقق من أسلوب الكاتب إذا كان لديه عده مؤلفات

-البحث عن المعلومات في المصدر أو المخطوط تؤكد نسبتها للمؤلف، كذكره لمؤلفاته أو شيخ تتلمذ على يديه، أو عبارات عرف أنه لم يطلقها غيره.

1-3- زمن الوثيقة: التحقق من زمن الوثيقة، وذلك باستخدام طرق عدة طريق كطريقة الكربون C14وذلك بهدف معرفة ما إذا كانت المعلومات التي تحملها تتطابق مع العصر الذي كتبت فيه فمثلا وثيقه معاهده بين بلدين لا تحمل تاريخ عقدها، عندها يمكننا أن نعرف ولو بالتقريب اذا كانت هذه الوثيقة حقا تعود الى ذلك العصر، وتكمن أهميه معرفه زمن الوثيقة في أنه يمكننا من معرفه زمن التدوين، فقد ينقص بعد الزمن بين وقوع الحادثة وفترة التدوين من مصداقيتها لأن الكاتب قد تفوته الكثير من التفاصيل أو بعضا منها مهما كانت رغبته في ايصال الحقيقة التاريخية.

1-4-تحليل الخصائص الفيزيائية للوثيقة: ونعني به التأكد من صحة الوثيقة من حيث ظاهرها كنوع الورق المستخدم والمصطلحات والعبارات والنوع الحبر والخط .

2-النقد الباطني: النقد الباطني هو فهم المتن، ويكون على مرحلتين:

-تحديد المعنى الحرفي للنص بشرح كل كلمه ولفظه غريبه شرحا لغويا .

-تحديد المعنى الحقيقي والإجمالي الذي لا يتم إلا بتحليل النص ومعرفه أفكاره الأساسية، ومن خلال هذا النقد يتمكن الباحث من معرفة متن النص لغويا واصطلاحيا، مما يمكنه من بلوغ المعنى الحقيقي لنص الوثيقة، ويراعى في فهم المعنى الحرفي ما يلي:

- عدم تفسير الكلمات القديمة بمعاني حديثة لأن المدلول يتغير ويختلف: مثل نافق التي تعني حارب و Darn تدل على مخزن الشعير أما الآن فتطلق على جميع مخازن الحبوب

-مراعاه اختلاف مدلولات الألفاظ في اللهجات المختلفة

- تفسير كل كلمة أو جملة بحسب سياقها في النص وليس بشكل متفرد

- ضرورة التركيز فقط على المعاني المتغيرة

- قد يستخدم المؤلف عبارات ملتوية كالاستعارة والتلميح وهنا لابد أن نعرف المعنى الحقيقي الذي يريد المؤلف إخفائه

فالوصول إلى المعنى الحقيقي يعني أننا وصلنا إلى معرفة تصورات المؤلف، والصور التي كونها في ذهنه لذلك على الناقد أن يكون ملما بالفنون التشكيلية والآداب والمعتقدات الدينية والفلسفية والأخلاقية، وتاريخ الفنون وتاريخ النظم الرسمية والأساطير والفلكلور.

4-أنواع النقد الباطني:

4-1-النقد الباطني الايجابي (نقد الأمانة): يرتكزعلى التحليل، ولا يتم هذا دون مجموعة من الخطوات أيضا :

- القيام بنقد الأمانة من خلال تحليل مضمون الوثيقة للتأكد مما أراد المؤلف قوله.

-تحليل كل الظروف الإيجابية والسلبية التي أُنتجت فيها الوثيقة من خلال ممارسه نقد الدقة مثل قرب منتجها من الحدث أو بعده عنه ، تبعيته لطرف ومعارضته له ، أو تبنيه لفكرة أو حيادتيه، ولكن يشترط فيمن يقوم بهذا العمل :

- أن يكون ناقدا محترفا لأن الناقد هنا لا يكتفي بمجرد إعادة قراءة النص بل عليه أن يتمثل ما كان في ذهن المؤلف

- ضرورة التنبه لعادات المؤلف وتقاليده ولغته وأسلوب زمنه لأنه لا يحق لنا فهم ما أراد صاحب الوثيقة في ضوء عاداتنا وأفكارنا وتقاليدنا ولغتنا خاصة حين يكون هذا النص غامضا.

4-2-النقد الباطني السلبي (نقد الدقة):

أساسه الشك، لأن احتمالية وقوع الخطأ واردة، وإذا كان النقد الباطني الايجابي يعرفنا على أفكار المؤلف فإن النقد الباطني السلبي يعرفنا على حقيقة ما كتب، لأن ما عبر عنه المؤلف ليس بالضرورة ما وقع لعله يكذب أو يكون قد أخطأ ويقوم هذا النقد على أمرين :

- الحقيقة العلمية لا تقرر بمجرد المشاهدة، ولذا لابد من البحث عن الأسباب التي تثبت أنها صحيحة وقاعده هذا الأمر، هي فحص كل قول للتأكد أنه من النوع الذي ينطوي على سبب كافي لتصديقه

- نقد الوثيقة لا يتم جمله قاعدته ضرورة تحليل الوثيقة الى عناصرها لاستخلاص كل الاقوال المستقلة التي تتألف منها وفحص كل حالة على حدا.